المحاضرة رقم 8

الاتفاقيات الدولية في مجال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال

في ظل التحديات التي يفرضـها العصـر الرقمي، تعد الاتفاقيات الدولية في مجال تكنولوجيا الاعلام و الاتصـال أسـاس لتطوير قطاع الاعلام و الاتصـال و اسـتخدامه كأداة للتنمية و التعاون العالمي لضـمان حرية التعبير و تدفق المعلومات بشكل آمن و عادل.

1- **اتفاقيـة رقم 108 لمنظمـة مجلس دول أوروبـا:** تعتبر أول اتفاقية عالمية لحماية البيانات و المعطيات الشخصية، (حماية الخصوصية)، ففي سنة 1981 أعلنت لجنة وزراء مجلس أوروبا اتفاقية "حماية الأفراد في نطاق المعالجة الآلية للبيانات الشـــخصـــية"، و المعروفة باتفاقية ستراسبورغ ثم سميت لاحقا باتفاقية 108 نسبة للرقم الذي تحمله هاته الاتفاقية. و قد عملت هذه الاتفاقية على خلق نظام قانوني يضمن حماية للمعطيات الشخصية.

و أهم المبادئ التي تضمنتها تتمثل في:

- وجوب مراعاة صحة و دقة البيانات.
- تحديد المدة الزمنية لحفظ البيانات.
- عدم افشاء البيانات.
- حق الشخص المعني في التعرف على البيانات.
- توفير الحماية الأمنية.

2- اتفاقية برن الدولية لحماية المصنفات الأدبية و الفنية:

بهدف حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية بأكثر الطرق فعالية تم ابرام اتفاقية برن الدولية في 9 ســـبتمبر 1886، و المكملة بباريس في ماي 1896، و المعدلة في برلين في 13 ســـبتمبر 1908، و المكملة ببرن في 20 مارس 1914، و المعدلة بروما في جوان 1928، و بروكســـل ســـنة 1948، و اســـتوكهولم في جويلية 1967، و باريس في جويلية 1971، حيث تشـــكل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية اتحادا لحماية حقوق المؤلفين على مصـــنفاتهم الأدبية و الفنية. و بموجب اتفاقية برن الدولية

تتمتع برامج الحاسب الآلي "الكمبيوتر" سواء كانت بلغة المصدر أو بلغة آلة بالحماية باعتبارها أعمالا أدبية وفقا لما جاء فيها.

3- **اتفاقية تامبير Tampere :** هي اتفاقية تتعلق بتوفير موراد الاتصالات السلكية و اللاسلكية للتخفيف من الكوارث. و لعمليات الإغاثة عام 1998، حيث توفر اطارا قانونيا شاملا لتقديم المساعدة في مجال الاتصالات خلال عمليات الإغاثة في حالات الكوارث. و كذا تدخل المجتمع الدولي و مشاركته في حالات الكوارث، و محاولة إيجاد الأطر القانونية المناسبة لتقديم المساعدات خاصة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

4- اتفاقية بودابست Bodabest لمقاومة جرائم المعلوماتية و الاتصالات 2001:

إدراكا من الدول بمدى خطورة الجريمة المعلوماتية بوصفها جريمة عابرة للحدود فقد تم التوقيع عليها من طرف ثلاثون دولة في العاصمة المجرية "بودابست" منها دول أعضاء من الاتحاد الأوروبي، إضافة الى كندا، اليابان، جنوب افريقيا، أمريكا، و جاءت هذه الاتفاقية لتعالج إشكالية دولية الجريمة الالكترونية و تجاوزها للحدود الدولية بما يساعد الدول على مكافحة هذه الجريمة و تعاقب مرتكبيها و المساعدة على الاستدلال عليهم و ضبطهم كما تحدد أفضل الطرق الواجب اتباعها في التحقيق في جرائم الانترنت التي تعهد الدول الموقعة بالتعاون الوثيق من أجل محاربتها حيث تشمل جوانب عديدة من جرائم الانترنت من بينها الإرهاب، عمليات تزوير بطاقات الائتمان و غيرها..

و تعتبر هذه الاتفاقية أحد محاولة و أكثرها تنوعا من أجل تنسيق قوانين جديدة في دول عديدة ضد إساءة استخدام الانترنت. كما تشير الى أنها تأتي بعد فترة طويلة من المشاورات بين الحكومات و أجهزة الشرطة و قطاع الكمبيوتر و قد صاغ نصفها عدد من الخبراء القانونيين في مجلس أوروبا بمساعدة دول أخرى.